آداب

مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم

ISSN 0302- 8844

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد 55

المجلد ا

يوليو 2026

العدد ٥٥. المجلد ١. يوليو ٢٠٢٦م

هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
رئيس التحرير	
أ.د. صديق مصطفى الريح	
مدير التحرير	أ.د. فدوى عبد الرحمن علي طه
أ.د. أزهري مصطفى صادق علي	أ.د. علي عثمان محمد صالح
أعضاء هيئة التحرير	أ.د. جلال الدين الطيب
أ.د. الصادق يحيى عبد الله	أ.د. رقية السيد الطيب العباس
د. محمد الفاتح حياتي	أ.د. حمد النيل محمد الحسن
د. عفاف محمد الحسن	أ.د. الحسين النوريوسف
د. رشا البارودي	أ.د. يحيى فضل طاهر
د. نادرة عبدالله علي	أ.د. مبارك حسين نجم الدين
د. وليد نور الدائم	د. يونس الأمين
د. أحمد عبد المنعم	د. محاسن حاج الصافي
سكرتارية المجلة	د. حسن علي عيسى
أ. وليد مدثر	
أ. سارة مأمون	

تعنون إلى رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١
أو البريد الإلكتروني: Journal.art@uofk.edu أو siddig.alrayyah@uofk.edu

المحتويات

القسم العربي

١. أثر المثال المصنوع في قسمة حروف المعاني. د. أنور بن محسن أحمد العزاني..... ١

٢. عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً. دراسة وصفية. أ.د. محمد حمدنا الله رملي ٢٦

٣. آلية تعريب اللفظ العجمي عند العرب. دراسة وتحليل من كتاب الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. د. عباس محمد إسماعيل موسى..... ٥٨

٤. السلوك الصحي لدى مرضى السكري بمركز علاج السكر بمستشفى عطبرة التعليمي. صفاء عبد الحميد سيد أحمد الصاوي، د. عمر محمد علي يوسف..... ٧٤

٥. الفضائيات العربية التنصيرية ودورها في التأثير على الهوية الدينية للمسلمين دراسة حالة قناة الحياة المسيحية- (برنامج ليكن نور). أ.د. أبكر عبد البنات آدم، د. المعز حمودة على حمودة، د. أسامة الطيب ١١٧

٦. فلسفـــة الأضداد وفق رؤية العالم والإنسان من خلال رسائل النور. استعادة قـراءة النص النورسي فلسفياً. د. عصمت محمود أحمد سليمان..... ١٤٩

٧. الصمود النفسي لدى ذوي الإعاقة البصرية بمدينة كسلا. د. أحمد عبد المنعم محمد أحمد، أ. عبد الله يوسف عبد الله أبو شوك ١٨٨

٨. القصة القصيرة جداً: جذور تراثية وتجليات معاصرة (دراسة موازنة). د. سلوى عثمان أحمد..... ٢٣١

٩. الشهيناب: الملخص والاستنتاجات. أنطوني جون أركل ١٩٥٣م. ترجمة ودراسة نقدية. أ.د. أزهري مصطفى صادق ٢٦٨

القسم الأجنبي

10. The Style and Cohesive devices' Role in UNSC Documents Dr. Sana Altigani Fad-Allah 321

11. The Architecture of the Self: Defense Mechanisms and Post-Traumatic Growth in Angelou's Narrative I Know Why the Caged Bird Sings. Amel Mohamed Saeed Bayoumi 336

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يناير ويوليو من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني journal.art@uofk.edu أو prof.siddig.alrayyah@gmail.com.
٤. يراعى في البحث ألا يتجاوز ١٠,٠٠٠ كلمة، وألا يقل عن ٥٠٠٠ كلمة، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث، والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية وعنوان البريد والبريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (صادق. ٢٠٢١. ١٤) (Adams. 2000. 14). وتوثق في قائمة المراجع والمصادر كما يلي:

للكتب وبحوث المؤتمرات:

- أحمد بدوي. **أسس النقد الأدبي عند العرب**. القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٦٤م.

للمقالات والفصول في الكتب:

- قاسم المومني. "علاقة النص بصاحبه دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية". **عالم الفكر**. الكويت: العدد الثالث يناير/ مارس ١٩٩٧م. ١١٣-١٢٨.

يراعي في المراجع الأجنبية النمط نفسه

٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.
٩. لا تقبل البحوث والدراسات التي تعد لإكمال مطلوبات إجازة الرسائل الجامعية (الدكتوراه).
١٠. لهيئة التحرير الحق في رفض أي بحث مقدم لها دون إبداء الأسباب.
١١. دفع رسوم النشر المقررة على الباحثين غير السودانيين والسودانيين بالخارج أو من خارج الجامعة كل على حسب فئته.

عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً
دراسة وصفية

أ.د. محمد حمدنا الله رملي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة

المستخلص

هدف هذا البحث إلى دراسة الضمائر وعودها على الاسم تقديماً وتأخيراً، حيث يتقدم الضمير على الاسم إمّا جوازاً أو وجوباً، وقد يتأخر الضمير على الاسم إما جوازاً أو وجوباً. ومن النتائج التي خرج بها البحث: يجوز تأخير الضمير على الاسم المتقدم لفظاً المتأخر رتبة، ويجب تقديم الاسم على الضمير في باب الاشتغال، ويتقدم الضمير للاختصاص، والضمير المستتر وجوباً لا يجوز أن يحل محله الاسم الظاهر، والضمير المستتر جوازاً يجوز أن يحل محله الاسم الظاهر. ومن التّوصيات: الاهتمام بالضمائر، والاهتمام بدراسة الضمائر تقديماً وتأخيراً، والاهتمام بتدريس الضمائر في المدارس والجامعات، والعمل على تطبيقها في القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة، والشّعر العربي.

الكلمات المفتاحية: الضمير، المتصل، المنفصل، التقديم التأخير

Abstract

This research aimed to study the Pronouns and their return into the noun advancement and delay, where the pronoun precedes the noun, either permissibly or obligatorily, and the pronoun may place after the noun either permissibly or obligatorily. Among the results: it is permissible to delay the Pronoun over the preceding noun with a late Pronouncement, it is permissible for the Pronoun to precede a noun that is advanced in rank and late in Pronunciation, it is permissible to delay the Pronoun over the noun that precede it in terms of Pronunciation and rank, it is forbidden to introduce the Pronoun referring to the late noun in terms of Pronunciation and rank, the noun must be preceded by the Pronoun in the context of occupation structure, the Pronoun advanced for specialization, the hidden Pronoun is obligatory and may not be replaced by the apparent noun, the imported Pronoun may be replaced by the apparent noun. Among the recommendations: Paying attention to Pronouns, paying attention to studying Pronoun's advancement and delay, Paying attention studying the Pronouns in schools, and universities, and working to apply it in the Holy Qur'an, in the prophet's hadiths, and Arabic poetry.

Keywords: Pronoun, Attached, Separate, Advancement, Delay

١. مقدمة:

هدف هذا البحث إلى دراسة الضمير وعوده على الاسم تقديماً وتأخيراً، ومن خلال هذا البحث سنتعرف على الضمير وأحكامه من حيث تقديمه على الاسم وتأخيره عنه من حيث الجواز والوجوب والامتناع. وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مبيّناً أحكام عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً.

٢. أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الآتي:

أ-اشتمال البحث على علوم ومعارف تدفع بعجلة التقدم العلمي.

ب-تزويد الطلاب والباحثين بأحكام عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً.

ج-حث الباحثين على معرفة أحكام عود الضمير على الاسم في القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي.

د-رفد المكتبة العربية والإسلامية بمادّة تفيد الباحثين.

هـ-تعزيز الفهم الدقيق والسليم للقضايا الفكرية النحوية.

و-المساهمة في الكشف العلمي.

ز-تشكيل قاعدة بيانات مهمة للبحث الأكاديمي.

٣. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السّؤال الرّئيس الآتي: ما الضمير؟

وتفرعت من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- متى يتقدم الضمير على الاسم؟

ب-متى يتقدم الاسم على الضمير؟

٤. فرضيات البحث:

أ- الضمائر مبنية لشبهها بالحروف في الوضع والجمود.

ب- يتقدم الضمير على الاسم للاختصاص.

ج-يتقدم الاسم على الضمير في باب الاشتغال.

٥. أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى بيان أنّ:

أ- الضمائر من المعارف الست، وهي أعرف المعارف.

ب- الضمائر تنقسم إلى ضمائر متصلة وضمائر منفصلة.

ج- الضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف في الوضع والجمود.

د- الضمائر منها ما يتقدم على الاسم ومنها ما يتأخر عنه.

٦. حدود البحث:

اقتصرت حدود البحث على دراسة عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً.

٧. منهج البحث:

اتَبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مبيّناً أحكام عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً.

٨. هيكل البحث:

-المبحث الأول: ما الضمائر؟

-المبحث الثاني: تقديم الضمير على الاسم

-المبحث الثالث: تقديم الاسم على الضمير

-الخاتمة

-نتائج البحث

-توصيات البحث

-المصادر والمراجع

المبحث الأول: الضمائر

الضمير أحد المعارف الستة، وهو اسم جامد يدل على حاضر، مثل (أنا)، أو غائب مثل (هو)، والحاضر ينقسم إلى متكلم، نحو: (أنا)، وإلى مخاطب، نحو: (أنت).

قال الرماني:" فهاء الإضمار كقولك: زيدٌ ضربتُهُ، وعمرو مررت به، هذه الهاء كناية عن زيد تسمى هاء الكناية، وهاء الإضمار." (الرماني، ١٩٨٤م، ١٤٥).

وتنقسم الضمائر إلى ضمائر منفصلة، وضمائر متصلة.

وقال ابن جني:" فالأسماء المضمرة على ضربين: منفصل ومتصل، والمنفصل على ضربين: مرفوع ومنصوب؛ فالمرفوع للمتكلم ذكراً كان أو أنثى أنا، والتثنية والجمع جميعاً نحن، وللمخاطب أنتَ، والتثنية أنتما، والجمع أنتم، وللمخاطبة أنتِ، والتثنية أنتما، والجمع أنتنّ، وللغائب هو وهما وهم، وللغائبة هي وهما وهنَّ."(ابن جني، ١٩٨٥م، ٣١).

وقال ابن هشام: أنواع المعارف ستة؛ أحدها: المضمر، ويسمى الضمير أيضاً، ويسميه الكوفيون: الكناية، والمُكنّى، وإنما بدأت به لأنه أعرف المعارف الستة على الصحيح، وهو عبارة عما دلّ على متكلم نحو: أنا ونحن، أو مخاطب، نحو: أنت وأنت وأنتما، أو غائب نحو: هو وهما، وإنما سمِّي مضمراً من قولهم: " أضمرت الشيء"، إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة غالبها مهموسة، وهي التاء والكاف والهاء، والهمس: هو الصوت الخفي." (ابن هشام، ١٣٥٥هـ، ١٣٤).

وينقسم الضمير كذلك إلى بارز وإلى مستتر، وينقسم الضمير البارز إلى متصل، نحو: قمتُ، وإلى منفصل نحو (هو)؛ وينقسم الضمير المستتر إلى مستتر وجوباً، نحو: أكتبُ الدرسَ، وإلى مستتر جوازاً، نحو: يكتبُ الدرسَ.

قال مهدي المخزومي:" الضمائر كنايات أو إشارات، يشار بها إلى المتكلمين، والمخاطبين، والغائبين."(المخزومي، ١٩٨٥م، ٤٧).

قال ابن عقيل:" المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة: الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كافعلْ، التقدير: أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظاهر، فلا تقول: افعلْ.

زيدٌ، فأما افعلْ أنت، فأنت تأكيد للمضير المستتر في افعل، وليس بفاعل لأفعلْ؛ لصحة الاستغناء عنه؛ فتقول: افعل؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير، نحو: اضربي، واضربا، واضربوا، واضربْنَ. الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة، نحو: (أوافق)، والتقدير: أنا، فإن قلت: أوافق أنا، كان(أنا) تأكيداً للضمير المستتر. الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو: (نغتبط)، أي نحن. الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد، نحو: تشكر"، أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير، نحو: أنتِ تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتنَّ تفعَلْنَ."(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٦). والضمير المستتر جوازاً يجوز أن يحل محله الاسم الظاهر، نحو: يكتُبُ الدرسَ، فيجوز أن تقول: يكتبُ زيدٌ الدرسَ.

قال ابن عقيل:" ومثال جائز الاستتار: زيدٌ يقومُ، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محل الظاهر، فتقول: زيدٌ يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة، نحو: هندٌ تقوم، وما كان بمعناه، نحو: زيد قائمٌ، أي هو." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٧)

وقال عبده الراجحي:" إذا كان الضمير يدل على غائب فهو يستتر جوازاً، وإذا كان يدل على حاضر فهو يستتر وجوباً." (الراجحي، ٢٠١١م، ١/ ٥٠).

والضمير المتصل ما لا يبتدأ به الكلام، والضمير المنفصل يبتدأ به الكلام، ويقع بعد (إلا). قال المبرد:" اعلم أنّ كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلا فالمنفصل لا يقع فيه، تقول: قمتُ، ولا يصلح قام أنا، وكذلك ضربتُك لا يصلح ضربتُ إيّاك، وكذلك ظننتك قائماً، ورأيتني، ولا يصلح رأيتَ إياي، فإن كان موقع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل، تقول: أنت قمت، فتظهر أنت؛ لأن التاء التي تكون في فعلت لا تقع هاهنا، وتقول: ما جاءك إلا أنا، وما جاءني إلا أنت، وما ضربتُ إلا إيّاك، وإيّاك ضربت؛ لأنّ الكاف التي في ضربتك لا تقع هاهنا، لا تقول: كضربت." (المبرد، ١٩٦٣م، ١/ ٢٦١).

قال ابن مالك: " وينقسم البارز إلى متصل، وهو ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد (إلا)، كياء (ابْني)، وكاف (أكرمَكَ)، وهاء (سلنيه) وبائه... وإلى منفصل، وهو ما يبتدأ به، ويقع بعد (إلا)، نحو: (أنا)، تقول: أنا مؤمنٌ، وما قام إلا أنا." (ابن هشام، ٢٠٠٩م، ١/ ٧٧).

وقال محمد النجار:" الضمير المتصل هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار على الصحيح."(النجار، ٢٠١٧م، ١/ ١١٠).

والضمير المتصل ينقسم إلى ضمير رفع وضمير نصب، فضمائر الرفع هي تاء الفاعل، وياء المخاطبة، وألف الاثنين، واو الجماعة، ونون النسوة؛ نحو: قمتُ، وأنت تقومين، والزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمْنَ.

وينقسم الضمير المتصل من حيث الإعراب إلى ثلاثة أقسام: منها ما يختص بالرفع، كتاء الفاعل، نحو: قمت، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَاراً﴾ (نوح:٥)؛ وألف الاثنين، نحو: الزيدان قاما، ومنه قوله تعالى: ﴿دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ (الأعراف:١٨٩).

قال ابن جني: "وقد زيدت الألف علامة للتثنية والضمير في الفعل، نحو: أخواك قاما." (ابن جني، ١٩٩٣م، ٧١٨) وواو الجماعة، نحو: الرجال قاموا، ومنه قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾. (البقرة:٢٤٣).

قال الخليل بن أحمد:" واو الضمير قولهم: تخرجون ويقومون، الواو ضمير جمع المذكر، فما كان في الأسماء فهو واو الإعراب، وما كان في الأفعال فهو واو الضمير." (الخليل، ١٩٨٥م، ٢٨٩).

وياء المخاطبة، نحو: أنت تقومين، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ (النمل:٣٣).

ونون النسوة، نحو: الهندات قمْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ (البقرة:٢٣٣). ومنه ما يختص بالنصب والجر كياء المتكلم، كقوله: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ (النمل:١٩). ومنه ما يختص بالرفع والنصب والجر، كالضمير (نا)، ومنه قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾. (آل عمران:١٦).

قال ابن جني: "أما الضمير المتصل فثلاثة أضرب: مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛ فالمرفوع للمتكلم التاء، نحو: قمت، والتثنية والجمع جميعاً قمنا، وللمخاطب قمت وقمتما وقمتم، وللمخاطبة قمتِ وقمتما وقمتنَّ." (ابن جني، ١٩٨٥م، ٣٢). وقال حماسة وآخرون:" الضمير المتصل هو ما يبتدأ به الكلام، ولا يقع بعد (إلا)، وهو ليس كلمة منفصلة مستقلة، بل متصلة بما قبلها من اسم أو فعل أو حرف... ضمائر الرفع المتصلة؛ هي: تاء الفاعل، ونون النسوة، و(نا) الفاعلين، واو الجماعة، وياء المخاطبة وألف الاثنين." (حماسة، د.ت، ٢٠).

وضمائر النصب هي ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب، نحو: ضربَني، وضربكَ، وضربتُهُ. قال عبد العليم إبراهيم:" ضمائر النصب المتصلة، وهي: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب، هي نفسها ضمائر الجر المتصلة." (عبد العليم إبراهيم، ٢٠٠٨م،٢٠١).

والضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، نحو: أكرمتُكَ، فلا يجوز أكرمتُ إياك. قال ابن مالك:

وفي اخْتيــارٍ لا يَجِــيءُ المُنفَصِــلْ إِذَا تَــأَتّى أنْ يَجِــيءَ المُتَّصِــل

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٩)

قال ابن جني:" المضمر المتصل وإنْ كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه؛ ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل، فهذا يدلك على أنّ المتصل أخفّ عليهم، وآثر في أنفسهم؛ فلما كان كذلك وهو أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكم، لزم المنفصل أعني البناء؛ لأنه مضمر مثله، ولاحق في سعة الاستعمال به." (ابن عقيل، ١٩٨٣م، ٢/ ١٩٢).

قال ابن عقيل:" كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل؛ فلا تقول في أكرمتُك: أكرمتُ إياك؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: أكرمتك." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٢).

وإذا كانت الضمائر متصلة في كلمة وجب تقديم الأخص، نحو: أكرمتُك، فيقدم المتكلم على المخاطب، وأكرمتها، فيقدم المتكلم على الغائب.

قال ابن مالك:

وقَــدِّمِ الأَخَــصَّ في اتِّصـــالِ وقَــدِّمَنْ مَــا شِــئْتَ في انْفِصــالِ

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ١٠٦)

قال ابن عقيل:" ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر؛ فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما؛ فتقول: الدرهمَ أعطيتُكَهُ وأعطَيْتَنيهِ، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنها أخصُّ من الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، فلا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال؛ فلا تقول أعطيتُهوكَ، ولا أعطيتَهُوني... فإن فُصِل أحدهما كنت بالخيار؛ فإن شئت قدمت الأخص، فقلت: الدرهم أعطيتُكَ إياه، وأعطيتني إياه، وإن شئت قدمت غير الأخص، فقلت: أعطيتُهُ إياك، وأعطيتَهُ إيايَ." (ابن عقيل،٢٠٠١م،١/ ١٠٦).

وقال الزمخشري:" المضمرات وهي على ضربين: متصل ومنفصل، فالمتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة، كقولك: أخو، وضربَك، ومر بك، وهو على ضربين: بارز ومستتر؛ فالبارز ما لفظ به كالكاف في (أخوك)، والمستتر ما نوي كالذي في: زيد ضرب، والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده، كقولك: هو وأنت." (الزمخشري، ٢٠٠٤م، ١٢٨).

وينقسم الضمير المنفصل إلى ضمائر رفع وعددها اثنا عشر ضميراً، وهي: أنا ونحن للمتكلمين، وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ للمخاطبات، وهو وهي وهما وهم وهنَّ للغائبين. ويرى بعض النحويين أنّ الضمير هو (أنْ)، وما لحقها من حروف فهي حروف زائدة.

قال الوراق:" الاسم (أنْ)، والألف زيدت لبيان حركة النون، والدليل على ذلك أنك إذا وصلت الكلام، قلت: أَنَ، فسقطت الألف، كقولك: أَنَ فهمتُ، ولو كانت الألف من نفس الكلمة لم تسقط، وإنما كانت الألف أولى بالزيادة؛ لأنها أخف الحروف، وبعض العرب يجعل في موضع

الألف هاء إذا وقف، فيقول: أَنَهْ، وهذا يدلك على أنّ الألف ليست من بناء الاسم، وإنما زيدت." (الوراق، ١٩٩٩م، ٤١١).

وقال ابن جني:" واعلم أنّ نظير الكاف في رأيتك إذا خُلِعتْ عنها دلالة الاسمية واستقرت للخطاب – على ما رأينا – التاء في قمتُ، وقعدتُ، ونحو ذلك، هي هنا تفيد الاسمية والخطاب، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية، وتخلص للخطاب البتة في أنتَ وأنتِ، فالاسم (أنْ) وحده، والتاء من بعد للخطاب." (ابن جني، ١٩٨٣م، ٢/ ١٨٩).

وقال المخزومي:" أما الضمائر المنفصلة فهي التي تستقل لفظاً، ولا تعتمد في وجودها على فعل أو اسم، أو أداة؛ وهي نوعان: نوع خاص بالرفع، أي يستعمل كناية عن المسند إليه، وهو ما يكنى به عن المتكلمين، وهو (أنا): للمفرد المتكلم، أو المفردة المتكلمة، و (نحن): للمثنى، والجمع المذكر والمؤنث؛ وما يكنى به عن المخاطبين؛ وهو: (أنتِ) مفتوحة التاء للمخاطب المذكر، ومكسورة التاء للمخاطبة المؤنثة؛ و (أنتما): للاثنين أو الاثنتين؛ و(أنتم): لجماعة الذكور؛ و(أنتنّ): لجماعة الإناث؛ وما يكنى به عن الغائبين، وهو (هو): للمفرد الغائب، و(هي): للمفردة الغائبة، و(هما): للاثنين أو الاثنتين، و(هم) للغائبين، و(هنّ) للغائبات." (المخزومي، ١٩٨٥م، ٤٩).

قال ابن عقيل:" المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: (أنا) للمتكلم وحده، و (نحن) للمتكلم المشارك أو المتكلم المعظّم نفسه، و(أنتَ) للمخاطب، و(أنتِ) للمخاطبة، و (أنتما) للمخاطَبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ، و(أنتم) للمخاطبينَ، و(أنتنَّ) للمخاطبات؛ و(هو) للغائب، و(هي) للغائبة، و(هما) للغائبَيْنِ أو الغائبتَينِ، و(هم) للغائبينَ، و(هنَّ) للغائبات." (ابن عقيل،٢٠٠١م،١/ ٩٧). وينقسم الضمير المنفصل كذلك إلى ضمائر نصب وعددها اثنا عشر ضميراً؛ وهي: إيايَ وإيانا للمتكلمين، وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ للمخاطبين، وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَّ للغائبين. قال ابن مالك:

وذو انْتِصَـابٍ في انْفِصَـالٍ جُعَـلا إيَّـايَ والتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلا

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٨)

قال ابن عقيل:" المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: (إيّايَ) للمتكلم وحده، و(إيّانا) للمتكلم المشارك أو المتكلم المعظّم نفسه، و(إيّاكَ) للمخاطب، و(إيّاكِ) للمخاطبة، و(إيّاكَما) للمخاطَبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ، و(إيّاكَم) للمخاطبينَ، و(إيّاكَنَّ) للمخاطبات؛ و(إيّاهُ) للغائب، و(إيّاها) للغائبة، و(إيّاهما) للغائبَيْنِ أو الغائبتَينِ، و(إيّاهم) للغائبينَ، و (إيّاهنَّ) للغائبات." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٨)، والصحيح أن ضمير النصب هو (إيّا) فقط، والياء والنون والكاف والهاء هي حروف دالة على النوع، مثل التحاقها بأسماء الإشارة، ذاكَ وذاكِ، ومثل التحاقها بأسماء الأفعال، نحو: عليكَ، وعليكِ، وعليكما، وعليكم.

قال ابن جني:" ما رآه أبو الحسن في أنّ الهاء والياء في (إيّاه) و (إيّايَ) حرفان، أحدهما للغيبة، والآخر للحضور، وهو الياء، وذلك أنه كان يرى أنّ الكاف في (إيّاك) حرف للخطاب، فإذا أدخلت عليه الهاء والياء في (إيّاه) و(إيّاي)، قال: هما أيضاً حرفان للغيبة والحضور." (ابن جني، ١٩٨٣م، ٢/ ١٨٩).

قال ابن هشام:" حرف الهاء أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في (إياه)، فالحق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأنّ الضمير (إيّا) وحدها." (ابن هشام، ١٩٧٢م، ٢/ ٤٠١).

وقال المخزومي:" ونوع خاص بالنصب، أي: يستعمل كناية عن المفعول، وهو (إيّا) ملحقة بالياء، و(نا)، وبالكاف، وما يتصل بها، وبالهاء وما يتصل بها؛ فضمير المتكلم منها: إيّاي: (للمفرد المتكلم)، وإيّانا: (للمثنى والجمع)؛ وضمير المخاطب: إيّاكَ، إيّاكِ، إياكما، إيّاكم، إياكنَّ؛ وضمير الغائب: إيّاهُ، إيّاها، إياهما، إيّاهم، إياهنَّ. (المخزومي، ١٩٨٥م، ٥٠).

وقال الأنطاكي:" إيّاك وفروعه (إيّاي، إيّانا، إياكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إياهنّ)، وكل هذه ضمائر نصب منفصلة، والضمير فيها هو (إيّا) فحسب، وما زاد عليها فهو حروف للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، القصد منها تنويع الضمير." (الأنطاكي، ٢٠٠٩م، ٢١٦).

قال الزمخشري:" والحروف التي تتصل بإيّا من الكاف ونحوها لواحق، للدلالة على أحوال المرجوع إليه، وكذلك التاء في أنت ونحوها في أخواته، ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب، إنما هي علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب." (الزمخشري، ٢٠٠٤م، ١٢٨).

ويعود الضمير إلى أقرب مذكور، نحو: جاء زيدٌ وخالدٌ ثوبه نظيف، فالضمير في ثوبه راجع إلى خالد لأنه أقرب مذكور. ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ﴾ (يونس:٥)، حيث عاد الضمير في (قدره) للقمر، وهو أقرب المذكورين.

قال الزركشي:" قد يُذكر شيئان ويعاد الضمير على أحدهما، ثم الغالب كونه الثاني، كقوله تعالى: **﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾** (البقرة:٤٥)، فأعاد الضمير للصلاة؛ لأنها أقرب." (الزركشي، ٢٠١٣م، ٨٩٩).

وقد يعود الضمير على أبعد مذكور، نحو: ضرب الأبُ ابنَه لأنه سكران، فيجوز رجوع الضمير للأب؛ ومنه قوله تعالى:" **﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾** (الفتح:٩)، فالضمير في (تسبحوه) راجع لله وهو أبعد المذكورين، والضمير في (توقروه وتعزروه) راجع للرسول، وهو أقرب المذكورين. وإن كان الاسم مضافاً عاد الضمير على المضاف أو المضاف إليه حسب السياق.

قال الزركشي:" الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور، ولنا أصل آخر وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه وذكر بعدهما ضمير عاد إلى المضاف؛ لأنه المحدث عنه دون المضاف إليه، نحو: لقيت غلام زيدٍ فأكرمته، فالضمير للغلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ (إبراهيم:٣٤) وعند التعارض راعى ابن حزم والماوردي الأصل، فقالا: إنّ الضمير في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ (الأنعام:١٤٥) يعود على الخنزير دون لحمه لقربه. وقواه بعض المتأخرين؛ لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد، فقد يعود إلى المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (النحل:١١٤). "(الزركشي، ٢٠١٣م، ٩٠٤).

ويعود الضمير على متأخر لفظاً للفاصلة القرآنية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (طه:٦٧). قال الزركشي:" تأخير ما أصله أن يتقدم، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (طه:٦٧)؛ لأنّ أصل الكلام أن يتصل الفعل بفاعله ويؤخر المفعول، لكنْ أخر الفاعل وهو "موسى" لأجل رعاية الفاصلة." (المبرد، ١٩٦٣م،١/ ٢٦١). والضمائر كلها مبنية، وسبب بنائها أنها أشبهت الحروف في الوضع والجمود. قال ابن عقيل:" المضمرات كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف في الجمود، ولذلك لا تصغر، ولا تثنى ولا تجمع." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٩٢) وقال محمد النجار: "سبب بنائها مشابهتها الحرف في الوضع والجمود." (النجار، ٢٠١٧م، ١/ ١١٢).

المبحث الثاني: تقديم الضمير على الاسم

يجب تقديم الضمير على الاسم إذا اتصل الضمير بمفعول الفاعل، نحو: ضرب ابنَهُ الأبُ، وأصلها: ضرب الأبُ ابنَهُ، فالضمير هنا عائد على متقدم لفظاً ورتبة؛ ولكن في جملة: ضرب ابنَهُ الأبُ، فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة.

قال ابن مالك:

وشَـاعَ نَحْـوَ خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ وَشَـذَّ نَحْـوَ زَانَ نَـوْرُهُ الشَّـجَرْ

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٢)

قال ابن السراج:" أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه ومرتبته، وذلك نحو قولك: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، كان الأصل: ضرب زيدٌ غلامَه، فقدمت ونيتك التأخير، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فإن قلت: ضرب زيداً غلامُه، كان الأصل: ضرب غلامُ زيدٍ زيداً، فلما قدمت زيداً المفعول، فقلت: ضرب زيداً، قلت: غلامُه، وكان الأصل غلامُ زيدٍ، فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه." (ابن السراج، ١٩٩٦م، ٢١/ ٢٣٨).

وقال ابن عقيل:" شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: خاف ربَّهُ عمرُ؛ فربَّه مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى "عمرُ" وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك – وإنْ كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً – لأنّ الفاعل منويّ التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ فهو متقدم رتبةٌ، وإنْ تأخر لفظاً." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٣) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأعراف:١٤٣)، فالضمير في (ربُه) عائد على المفعول وهو الضمير في (كلمه).

وإذا عاد الضمير على الاسم المتأخر عليه فهو شاذ، نحو: زان نَوْرُهُ الشجرَ؛ فالضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة وهو المفعول (الشجر)، وذلك نحو: ضربَ أبوهُ الابنَ. قال الزركشي:" وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوز أن يتقدم، لأنه يكون متقدماً لفظاً ومرتبة، وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير، وهو يعود على ما مرتبته التقديم فلا يجوز أن يتقدم، لأنه يكون مقدماً لفظاً مؤخراً رتبة، فعلى هذا يجوز: (في داره زيدٌ) لاتصال الضمير بالخبر

ومرتبته التأخير، ولا يجوز: (صاحبُها في الدار) لاتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم." (الزركشي، ٢٠١٣م، ١٨٩).

وقال ابن عقيل:" شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: (زان نَوْرُهُ الشجرَ)، فالهاء المتصلة بنور – الذي هو الفاعل – عائدة على (الشجر) وهو المفعول، وإنما شذَ ذلك لأنّ فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة؛ لأن الشجر (مفعول)، وهو متأخر لفظاً، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل؛ فهو متأخر رتبة، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين." (ابن السراج، ١٩٩٦م، ٢/ ٢٣٨).

قال ابن السراج:" وهذه المسألة في جميع أحوالها لم تقدم فيها مضمراً على مظهر، إنما جئت بالمضمر بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته، فلو قدمت فقلت: ضربَ غلامُهُ زيداً، تريد: ضرب زيداً غلامُهُ، لم يجز؛ لأنك قدمت المضمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنما تنوي بما كان في غير موضعِه موضعَه." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٣).

وقد أجاز بعض النحويين عود الضمير على ما هو متأخر لفظاً ورتبة. قال ابن عقيل:" وأجازها أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين، وأبو الفتح عثمان بن جني، وتابعهما المصنف." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٣) ، واستشهد بقول الشاعر:

لَمَّـا رَأَى طـالِبُوهُ مُصْـعَباً ذُعِـرُوا وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْـدُورُ، يَنْتَصِـر

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٤)

وقول الشاعر:

كَسَا حِلْمُـهُ ذا الحِلْـمِ أَثْـوَابَ سُـؤْدَدٍ وَرَقَّى نَـدَاهُ ذَا النَّـدَى فِي ذُرَى الْمَجْـدِ

(ابن عقيل، ٢٠٠١م،١/ ٤٩٥)

وقول الشاعر:

وَلَـوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الـدَّهَرَ واحِـداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَـى مَجْـدُهُ الـدَّهْرَ مُطْعِـما

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٦)

وقول الشاعر:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلابِ الْعَاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٤٩٦)

قال ابن هشام:" أن يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم، ومفسره بمفعول مؤخر، كـ(ضرب غلامُهُ زيداً) أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين...والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة:١٢٤)، ويتمنع بالإجماع، نحو: صاحبُها في الدار؛ لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: ضرب غلامُها عبدَ هندٍ، لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو: ضرب غلامَهُ زيدٌ." (ابن هشام، ١٩٧٢م، ٢/ ٥٦٦).

ويجب تقديم الضمير إذا أفاد الضمير الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة:٥)، وقوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (النحل:١١٣)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ (الأنعام:٤١).

قال الخليل بن أحمد:" والنصب بالمواجهة مع تقدم الاسم قولهم: إيّاك ضربتُ، وإيّاك أردتُ، قال الله جل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة:٥)؛ إيّاك في محل النصب برجوع الفعل عليه." (الخليل، ١٩٨٥م، ٩٠).

وقال الزركشي:" الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول والخبر، والظرف والجار والمجرور ونحوها على الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ أي: نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك." (الزركشي، ٢٠١٣م، ٧٤١).

قال محسن عطية:" المفعول به فيها هو ضمير النصب إيّاك، ولو لم يتقدم لوجب اتصاله فكان نعبدك وتعبدونه، وأعنيك ويعنونك، وعندما يتأخر المفعول به ويتصل الضمير بالفعل يتغير المعنى، فمعنى إياك نعبد، أي نخصك بالعبادة وحدك، أما لو تأخر الضمير وصار نعبدك، فالمعنى يتغير، إذ يحتمل (إنا نعبدك)، ولا يمنع عبادتنا لغيره، وهذا غير المطلوب... ولهذا السبب وجب تقديم المفعول به على فعله في مثل هذه الحالة؛ لأن التقديم في مثل هذه الحالة يفيد التخصيص، وإذا تأخر المفعول به لا يتحقق التخصيص؛ لوجوب اتصال المفعول به (الضمير) بالفعل." (عطية، ٢٠٠٧م، ٢٩٤).

ويجب تقديم الضمير إذا كان محصوراً، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف:٤٠)، وأصل الآية: (أمر أن تعبدوه)، فلما أصبح الضمير محصوراً انفصل.

المبحث الثالث: تقديم الاسم على الضمير

يجوز تقديم الاسم على الضمير، إذا اشتمل المفعول المتأخر على ضمير يعود على الفاعل المتقدم، نحو: خاف عمرُ ربَّهُ، وذلك لأن الضمير عائد على الفاعل (عمر) المتقدم لفظاً ورتبة. وكذلك يجوز تقديم الاسم على الضمير، إذا اشتمل الفاعل المتأخر على ضمير يعود على المفعول

المتقدم، نحو: ضربَ الكلبَ صاحبُهُ، وذلك لأن الضمير عائد على المفعول (الكلب) المتقدم لفظاً المتأخر رتبة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة:١٢٤)، وقوله: ﴿أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ (الحديد:٢٠)، وقوله: ﴿وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَاراً﴾ (فاطر:٣٩)، وقوله تعالى: ﴿لا يَنفعُ نفساً إيمانُها لمْ تَكُنْ آمَنَتْ من قبلُ﴾ (الأنعام:١٥٨)، وقوله تعالى: ﴿كُلَّ ما جاءَ أُمَّةً رَسُولُها كَذَّبُوهُ﴾ (المؤمنون:٤٤)، فالضمير في هذه الآيات عاد على المفعول المتقدم لفظاً المتأخر رتبة.

ويتقدم الاسم على الضمير، إذا عاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبة كالفاعل؛ نحو: ركب زيدٌ فرسَهُ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ (البقرة:١٩٦)، فالضمير في (محله) عائد على (الهديُ) وهو فاعل متقدم لفظاً ورتبة. وقوله تعالى: ﴿يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ البقرة:١٩٦)، وقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ آيَاتِهِ﴾ (البقرة:١٨٧)، وقوله تعالى: ﴿خَشِيَ رَبَّهُ﴾ (البينة:٨)، وقوله تعالى: ﴿صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ﴾ (الفتح:٢٧)، وقوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ﴾ (طه:٧٩)، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ (هود:٤٥)، وقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ (طه:١٢١)، فالضمير في هذه الآيات عاد على الفاعل المتقدم لفظاً ورتبة.

ويتقدم الاسم على الضمير، إذا عاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبة كالمبتدأ؛ نحو: زيدٌ ثوبُه جميل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة:٢٤٧)، فالضمير في (ملكه) عائد على (الله) وهو مبتدأ، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ (آل عمران:١٤)، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ (الصف:٨)، وقوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ﴾ (الأعراف:٥٨).

ويجب تقديم الاسم إذا كان الخبر جارّاً ومجروراً، واتصل بالمبتدأ ضمير الخبر، نحو: في الدارِ صاحبُها؛ ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد:٢٤)، ومنه قول الشاعر:

أَهَابُــكِ إِجْــلالاً ومــا بِــكِ قُــدْرَةٌ عَــلَيَّ وَلَكِــنْ مِــلْءُ عَــيْنٍ حَبِيبُهــا

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٢٤١)

قال ابن عقيل: " فحبيبها: مبتدأ مؤخر، وملء عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأنّ الضمير المتصل بالمبتدأ – وهو (ها) – عائد على (عين) وهو متصل بالخبر؛ فلو قلت: (حبيبُها ملءُ عينٍ) عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٢٤٢).

قال ابن الأنباري:" وإذا كان (المفعول) مقدماً لفظاً، متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار؛ ولهذا جاز بالإجماع (ضربَ غلامَهُ زيدٌ)، إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولاً؛ لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنّه في تقدير التأخير؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير." (ابن الأنباري، ١٩٨٧م،١/ ٦٨) ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (طه:٦٧)، فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير. قال الشاعر:

مــنْ يَلْــقَ يَوْمــاً عَــلَى عِلَّاتِــهِ هَرِمــاً يَلْــقَ السَّــمَاحَةَ مِنْــهُ والنَّــدَى خُلُقــاً

(ابن الأنباري، ١٩٨٧م، ١/ ٦٨)

فالضمير في (علاته) يعود إلى (هرم)، وهو متأخر في اللفظ عن الضمير.

ويتقدم الاسم على الضمير في باب الاشتغال؛ والاشتغال هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشتغل عن العمل في ذلك الاسم، بالعمل في ضمير ذلك الاسم مباشرة، أو في سببيه، بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه النصب لفظاً أو محلا؛ نحو: زيداً ضربتُه، وزيداً ضربتُ غلامَه، فزيدٌ منصوب بالفعل ضرب، وهو في الوقت ذاته قد انشغل عنه

الضمير الهاء المتصل به في (ضربته). وهذا الاسم المشتغل عنه يأتي مرفوعاً ويأتي منصوباً، أحدهما راجح لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، وما بعده في موضع رفع خبر، وجملة الكلام حينئذ اسمية. والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب بفعل موافق للفعل المذكور وهو محذوف وجوباً، وما بعده لا محل له لأنه مفِّسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية.

وللاسم المنشغل خمس صورٍ، وهي ترجيح الرفع، وترجيح النصب، ووجوب الرفع، ووجوب النصب، وجواز الأمرين معاً.

أولا: وجوب النصب

يجب النصب إذا وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالفعل، كأدوات الشرط، نحو: (إنْ، وحيثما)، ويكون الفعل ماضيا، ومثاله: إنْ زيداً أكرمته أكرمك، وحيثما زيداً لَقِيته فأكرمْه، وإذا زيداً لَقِيته فأكرمْه. فإن كان الفعل مضارعاً امتنع ذلك، نحو: إنْ زيداً تلْقَه فأكرمْه، ويجوز ذلك في الشعر.

وكأدوات التحضيض، وهو الحث وطلب الشيء بقوة وشدة، نحو: هلا زيداً أكرمته، وأدوات العرض، نحو: ألا زيداً سامحته. وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة؛ لأن الهمزة تدخل على الاسم، وإن كان الفعل يدخل في حيزها؛ لأنها أم الباب فتُوُسِع فيها، ونصب الاسم الواقع بعد (هل) إذا وقع بعدها فعل، وهو مذهب سيبويه، أما الكسائي فيُجيز أن يليها الاسم والفعل، وعلى ذلك يجوز الرفع والنصب، غير أن النصب أرجح. نحو: هل زيداً رأيتَه؟ ومتى عمراً لَقِيته؟

قال ابن مالك:

والنصب حتمٌ إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإنْ وحيثما

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٥٢١)

قال سيبويه:" وتقول في الخبر وغيره: إنْ زيداً تره تضربْ، تنصب زيداً؛ لأن الفعل أنْ يليَ (إنْ) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع؛ لأنها يبنى فيها الاسم على مبتدأ؛ وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إنْ) لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخرى." (سيبويه، ١٩٨٣م، ١/ ١٣٤).

وقال ابن عقيل:" يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط، نحو: إنْ، وحيثما، فتقول: إنْ زيداً أكرمتَهُ أكْرَمَك، وحيثما زيداً لَقِيته فأكرمْه، وإذا زيداً لَقِيته فأكرمْه. فإن كان الفعل مضارعاً امتنع ذلك، نحو: إنْ زيداً تلْقَه فأكْرِمْه، فيجب نصب زيداً في المثالين وما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ، إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٥٢٠).

وقد أجاز بعض النحويين وقوع الاسم بعد هذه الأدوات مرفوعاً بعدها، نحو: إنْ زيدٌ لقيتَه فأكرمه.

قال ابن هشام: " وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداةٌ خاصّةٌ بالدخول على الجملة الاسمية، كإذا الفجائية، كقولك: (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو)؛ فهذا لا يجوز فيه النصب؛ لأنه يقتضي تقدير الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية." (ابن هشام، ٢٠١٢م، ٢١٩) ، ومنه قول الشاعر:

لَا تَجْزَعِـــي إِنْ مُـــنْفِسٌ أَهْلَكْتُـــهُ فَـإِذَا هَلَكْـتُ فَعِنْـدَ ذَلِـكِ فَـاجْزَعِي

(ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٥٢١)

قال ابن عقيل:" وقد أجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء." (ابن عقيل، ٢٠٠١م، ١/ ٥٢١).

الصورة الثانية: ترجيح النصب

يترجح النصب في ست مسائل؛ هي:

أولاً: إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب (كالأمر، والنهي، والدعاء)، نحو: زيداً اضربْه، وزيداً لا تضربْه، اللهم زيداً ارحمْه، وزيداً غفرَ الله له، فيجوز رفع الاسم (زيد) ونصبه، والرفع أرجح، وهو المختار.

قال سيبويه:" والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنّ الأمر والنهي إنّما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي؛ لأنهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهراً أو مضمراً، وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام يستفهم بها، وليس بعدها إلا الأسماء، نحو قولك: أ زيدٌ أخوك، ومتى زيدٌ منطلق، وهل عمرو ظريف، والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، وذلك قولك: زيداً اضربْهُ، وعمراً امرر به، وخالداً اضربْ أباه، وزيدً اشترِ له ثوباً." (سيبويه، ١٩٨٣م، ١/ ١٣٧).

وقال الوراق:" واعلم أنك إذا جئت بالأمر والنهي والمجازاة، فالرفع فيها بعيد، كقولك: زيدٌ اضربْهُ، وزيدٌ لا تضربْهُ، وإنْ زيدٌ تُكرمْهُ يأتِك، والنصب هو المختار، والرفع قَبُح، وإنما قَبُح الرفع؛ لأنها أشياء لا تكون إلا بالفعل، فبعدت من الرفع، وإنما جاز الرفع لأنك بدأت بـ (زيدٍ)، وشغلت الفعل عنه بضميره، فامتنع من العمل في (زيد)، فشبّه بقولك: زيدٌ ضربتُه، إذ كان الرفع لا يغير المعنى." (الوراق، ١٩٩٩م، ٣١٣).

ثانياً: أن يكون الفعل مقروناً بـ (اللام) أو (لا) الطلبيتين، نحو: زيداً لِيضربْهُ بكرٌ، وخالداً لا تُهِنْهُ، ومنه: زيداً لا يعذِّبُهُ اللهُ؛ لأنه نفي بمعنى الطلب.

ثالثاً: يرجح النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: أزيداً ضربته؟ بالرفع والنصب، ولكن النصب هو المختار، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ**﴾ (القمر:٢٤)، فإنْ فُصِلَت الهمزة فالمختار الرفع، نحو: أ أنت زيدٌ تضربهُ؟

قال الزجاجي:" وإن اشتغل الفعل عنه بضميره، فتقول في الاستفهام: "أزيداً ضربتَهُ؟"، يختار فيه النصب، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم." (الزجاجي، ١٩٨٥م، ٣٩).

وقال الوراق:" فإن دخلت ألف الاستفهام على الاسم وقد اشتغل الفعل، اختير النصب، كقولك: أزيداً ضربتُهُ؟ وإنما اختير النصب؛ لأن الاستفهام وقع على الفعل فصار حرف الاستفهام يطلب الفعل، فيجب أن يضمر الفعل ويكون الموضع الذي يقتضي الفعل أولى بالإضمار، فإذا وجب إضمار الفعل قبل الاسم وجب النصب، والرفع جائز على المبتدأ والخبر، وإنما جاز الرفع لأنّ الاستفهام قد يقع بعده المبتدأ والخبر، كقولك: أزيدٌ قائمٌ؟ فكما جاز الابتداء بعد حرف الاستفهام، وإن كان خبر المبتدأ اسماً، فكذلك يجوز الرفع في الاسم، وإن كان خبر المبتدأ فعلاً، إذا الفعل المشتغل بالضمير لا تَسَلُّطَ له على المبتدأ، فجرى مجرى الاسم." (الوراق، ١٩٩٩م، ٣١٢).

وقد جاء الاسم مرفوعاً بعد همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿**فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**﴾. (التغابن:٦).

رابعاً: أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ (أمّا) مسبوق بفعل غير مبنيٍّ على اسم، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه، ونحو: ﴿**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا**﴾ (النحل:٥)، بعد قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الْإِنسَانَ**

﴿مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ (النحل:٤-٥)، وقوله تعالى: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (النازعات:٣٠)، بعد قوله تعالى: ﴿رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا﴾ (النازعات:٢٨).

خامساً: أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفةٌ، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر:٤٩)، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب، أي نصب (كل) على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره (خلقنا)؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يُفِسِّرُ عاملا.

سادساً: أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوبٍ، نحو: زيداً ضربتُه، جوابا لمن قال لك: أيُّهُم ضربتَ؟ أو مَنْ ضربتَ؟ ويرجح النصب إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم بفاصل، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته.

قال الوراق:" وأما إذا قلت: ضربتُ زيداً وعمرواً كلمتُهُ، فالاختيار نصب عمرو، والرفع جائز، وإنما اختير النصب في (عمرو)؛ لأن واو العطف حقُّها أن يكون ما بعدها مشاكلا لما قبلها، فلما بدأت بالفعل، كان إضمار الفعل بعد الواو أولى، لتكون عطفت فعلا على فعل، فلهذا اختير النصب، والرفع جائز على أن يُجعل ما بعد الواو النصب، متى كان الفعل الذي بعد الواو ابتداءً وخبراً، فتصير عاطفاً جملة على جملة." (الوراق، ١٩٩٩م، ٣١١).

وقال الزجاجي:" وإنْ اشتغل عنه الفعل تنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، فتقول: (زيداً ضربته)، والتقدير: (ضربت زيداً ضربته)، ولكنه فعل لا يظهر، وكذلك: (الماءَ شربتُهُ)، و(أخاكَ أكرَمْتُهُ)، و (الدارَ دخلتُها)، والرفع أجود، إلا في الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والجحد (النفي)، والعرض، والجزاء، فإنه يختار فيها النصب." (الزجاجي، ١٩٨٥م، ٣٩).

الصورة الثالثة: جواز النصب والرفع

يجوز رفع الاسم ونصبه إذا لم يوجد ما يوجب رفعه ولا ما يوجب نصبه، ولا ما يرجح رفعه ولا ما يرجح نصبه، نحو: زيدٌ ضربتُه، وزيداً ضربتُه.

قال الزجاجي:" إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبره، كقولك: (زيدٌ ضربتُه)، ترفع زيداً بالابتداء، و (ضربته) خبره، والهاء عائدة عليه، وفي التثنية: (الزيدان ضربتهما)، وفي الجمع: (الزيدون ضربتهم)، ومثل ذلك: (عبدُ اللهِ أكرمتُه) و (الماءُ شربتُه)، و(الدارُ دخلتُها)، وكذلك ما أشبهه، هذا هو المختار، وقد يجوز نصبه." (الزجاجي، ١٩٨٥م، ٣٩) ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن:٧).

وقال الوراق:" فإن قلت: زيدٌ ضربتُهُ وعمرٌو كلمتُهُ، كنت في (عمرو) بالخيار، إن شئت نصبته، وإن شئت رفعته، وإنما اعتدل النصب والرفع ها هنا؛ لأنك بدأت بالاسم في أول الكلام، وشغلت الفعل بالضم، وإن قدرت ما بعد الواو كأنه معطوف على الهاء، اختير النصب في (عمرو)، ليكون ما بعد الواو الفعل، كما أنّ المضمر محمول على الفعل، فإن قدرت ما بعد الواو اسماً مبتدأً بمنزلة المعطوف عليه رفعت، واختير الرفع.." (الوراق، ١٩٩٩م، ٣١٢).

ويجوز النصب ويجوز الرفع على السواء إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين: صدرها فعل، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه، فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر، ويجوز نصبه مراعاة للعجُز.

قال الزجاجي:" فإن كان في صدر كلامك فعل، فعطفت عليه فعل آخر، كان النصب الوجه، كقولك: (قام زيدٌ ومحمداً أكرمتُهُ)، والتقدير: (قام زيدٌ وأكرمت محمداً أكرمتُهُ)، وإنما أُختير ذلك لاعتدال الكلام." (الزجاجي، ١٩٨٥م، ٤٠).

وقال ابن هشام:" ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ؛ نحو: زيدٌ قام وعمراً أكرمته، وذلك لأن الجاملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز، فإن راعيت صدرها رفعت، وإن راعيت عجزها نصبت، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فلذلك جاز الوجهان على السواء." (ابن هشام، د.ت، ٤٢٧).

ومنه قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الإنسان:٣١)، وتقديره: ويعذِّبُ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً.

الصورة الرابعة: وجوب الرفع

يجب رفع الاسم إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، مثل: إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربه خالدٌ، فيجب رفع (زيد) ولا يجوز نصبه، لأنّ (إذا) لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً ولا مقدراً؛ كذلك يجب رفع الاسم إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام، وما النافية، نحو: زيدٌ إنْ لقيته فأكرمه، وزيدٌ هل تضربه، وزيدٌ ما لقيته؛ فلا يجوز نصب الاسم؛ لأنّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله، لا يصلح أن يُفسَّر عاملا فيما قبله.

قال ابن هشام:" ووجب رفعه بالابتداء إنْ تلا ما يختص به كإذا الفجائية، أو تلاه ماله الصدر، كـ (زيدٌ هل رأيته)، وهذا خارج عن أصل الباب، مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر:٥٢) و(زيدٌ ما أحسنه)، وترجح في نحو: (زيدٌ ضربتُهُ)، واستويا في نحو: زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه." (ابن هشام، (د.ت)، ٤٢٥).

ويجب رفع الاسم في صيغة (أفعل به) في التعجب، نحو: زيدٌ أحسنْ به؛ لأن الضمير في محل رفع على الفاعلية، والباء زائدة.

ويجب الرفع إن كان الفعل صفة، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾، أو كان الفعل صلة موصول، نحو: زيدٌ الذي ضربتُه، أو مضافاً إليه، نحو: زيدٌ يوم تراه تفرحُ.

الصورة الخامسة: ترجيح الرفع

يختار الرفع في كل اسم لم يوجد ما يوجب رفعه، ولا ما يوجب نصبه، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمران الرفع والنصب على السواء، نحو: زيدٌ ضربتُه، فيجوز الرفع والنصب، والرفع هو المختار، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

قال الزجاجي:" إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبره، كقولك: (زيدٌ ضربتُه)، ترفع زيداً بالابتداء، و(ضربتُهُ) خبره، والهاء عائدة عليه، وفي التثنية: (الزيدانِ ضربتُهما)، وفي الجمع: الزيدون صربتُهم)، ومثل ذلك: (عبدُ اللهِ أكرمتُهُ)، و(الماءُ شربتُهُ)، و(الدارُ دخلتُها)، وكذلك ما أشبهه، هذا هو المختار، وقد يجوز النصب." (الزجاجي، ١٩٨٥م، ٣٩).

وقال الوراق:" اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ ضربتُهُ، فالاختيار الرفع في (زيد)، والنصب جائز، وإنما اختير الرفع؛ لأن الرفع بغير إضمار، والنصب بإضمار، فكان ترك الإضمار أولى لأنه أخف مؤونة من النصب، وليس أيضاً في الكلام ما يقتضي إضمار فعل، فلهذا كان الرفع أولى." (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ٣١١).

وقال ابن هشام:" ما يترجح رفعه بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً، نحو: (زيدٌ ضربته)؛ وذلك لأنّ النصب مُحوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غني عنه، فكان أولى، لأنّ التقدير خلاف الأصل، ومن ثَمَّ منعه بعض النحويين." (ابن هشام، د.ت، ٤٢٧) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (النازعات: ٣٠).

ويختار الرفع إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة فعلية فصل بين العاطف والاسم بفاصل، نحو: قام زيدٌ وأمّا عمرٌو فأكرمته، فيجوز رفع عمرو ونصبه، والمختار الرفع.

خاتمة

اشتمل هذا البحث على مسائل عود الضمير على الاسم تقديماً وتأخيراً، حيث إنّ الضمائر كنايات أو إشارات، يشار بها إلى المتكلمين، والمخاطبين، والغائبين، وتنقسم إلى ضمائر بارزة ومستترة، والبارزة إلى منفصلة ومتصلة، والمنفصلة إلى ضمائر رفع وضمائر نصب. والضمائر كلها مبنية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يجوز تأخير الضمير على الاسم المتقدم لفظاً المتأخر رتبة، ويجوز تقديم الضمير على المتأخر لفظاً المتقدم رتبة، ويجوز تأخير الضمير على متقدم لفظاً ورتبة، ويمتنع تقديم الضمير العائد على متأخر لفظاً ورتبة، ويتقدم الضمير للاختصاص، ويتقدم الاسم على الضمير في باب الاشتغال، حيث يجب نصبه ويجب رفعه ويترجح نصبه ويترجح رفعه، ويجوز في النصب والرفع معا.

وتوصي هذه الدراسة الاهتمام بدراسة الضمائر تقديماً وتأخيراً، والاهتمام بتدريسها في المدارس والجامعات، والعمل على تطبيقها في القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة، والشّعر العربي.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب

- ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ه -١٩٨٧م.
- الأنطاكي، محمد الأنطاكي، **المنهاج في القواعد والإعراب**، تحقيق. سمير إبراهيم بسيوني، مكتبة الإيمان، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني:

  - **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
  - **سر صناعة الإعراب**، تحقيق. د. حسن هنداوي، مطبعة دار القلم، دمشق، سوريا، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
  - **اللمع في العربية**، ، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٨٥م.

- حماسة، محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون، **النحو الأساسي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د.ت).
- الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق. د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- الراجحي، عبده الراجحي، **التطبيق النحوي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- الرماني، أبو الحسن علي عيسى الرماني، **كتاب معاني الحروف**، تحقيق. د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- الزركشي، بدرالدين محمد بن عبد الله الزركشي، **البرهان في علوم القران**، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، تحقيق. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- ابن السراج، أبو بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- سيبويه، **كتاب سيبويه**، تحقيق. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- عبد العليم إبراهيم، **النحو الوظيفي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م
- عطية، محسن علي، **الأساليب النحوية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ش**رح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- المبرد، أبو العباس **محمد بن يزيد المبرد**، المقتضب، تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، لبنان، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، القاهرة، مصر، ط ٣، ١٩٨٥م.
- النجار، محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك على أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري:

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ت).
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، **علل النحو**، تحقيق. د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ -١٩٩٩م.